العلاقات السياسية والدبلوماسية بين تشاد وإفريقيا الوسطى خلال الفترة من 1990 – 2020م: دراسة وثائقية

Political and Diplomatic Relations Between Chad and the Central African Republic During the Period 1990–2020: A Documentary Study

د. أحمد عمر أحمد: أستاذ باحث في التاريخ المعاصر بجامعة أنجمينا – تشاد.

Dr. Ahmed Omar Ahmed: Teacher and Researcher in Contemporary History at the University of N'Djamena, Chad.

Email: abouahmatibrahim@gmail.com

DOI: https://doi.org/10.56989/benkj.v5i9.1589

تاريخ الاستلام: 2025-06-30 تاريخ القبول: 2025-07-23 تاريخ النشر 2025-09-01

الملخص:

يتناول هذا البحث مسار العلاقات السياسية والدبلوماسية بين جمهورية تشاد وجمهورية إفريقيا الوسطى خلال الفترة 1990 – 2020م، مبرزًا التحولات الرئيسة، وأدوار الفاعلين الداخليين والإقليميين والدوليين، وأثر التداخل القبلي والحدودي في صياغة مواقف الدولتين. اعتمدت الدراسة المنهج التاريخي التحليلي مدعومًا بتحليل وثائق رسمية، وقرارات أممية، وتقارير منظمات حقوقية، بالإضافة إلى مقابلات وخلاصات بحوث سابقة، توصلت نتائج الدراسة إلى أن تشاد انتقلت من موقع (الشريك الدبلوماسي) إلى فاعل مباشر في الأزمات الداخلية لإفريقيا الوسطى، ما خلق دوامة من عدم الثقة المتبادل، كما تبين أن الأمن الحدودي يظل المحرك الأبرز للعلاقات، وأن نجاح الاتفاقيات الثنائية (2024) مرهون بفعالية القوة المشتركة وضمان عودة اللاجئين. وتقترح الدراسة حزمة توصيات لتعزيز الشفافية، وتحييد البعد القبلي، وتفعيل الآليات الإقليمية لحل النزاعات.

الكلمات المفتاحية: تشاد، إفريقيا الوسطى، الأمن الحدودي، التدخلات الإقليمية، اتفاقيات2024 ، القوة المشتركة، النزاعات المسلحة.

Abstract:

This research examines the trajectory of political and diplomatic relations between the Republic of Chad and the Central African Republic during the period 1990–2020, highlighting major shifts, the roles of domestic, regional, and international actors, and the impact of tribal and border interlinkages on the policy positions of both states. The study adopts a historical-analytical approach supported by an examination of official documents, UN resolutions, and human rights reports, in addition to interviews and reviews of previous research. The findings indicate that Chad transitioned from the position of a “diplomatic partner” to a direct actor in the Central African Republic’s internal crises, creating a cycle of mutual distrust. The research also finds that border security remains the primary driver of bilateral relations and that the success of the 2024 bilateral agreements depends on the effectiveness of the joint force and guarantees for the return of refugees. The study proposes a set of recommendations to enhance transparency, depoliticize tribal affiliations, and activate regional mechanisms for conflict resolution.

Keywords: Chad, Central African Republic, border security, regional interventions, 2024 agreements, joint force, armed conflicts.

الإطار المنهجي للدراسة:

المقدمة:

تربط تشاد وجمهورية إفريقيا الوسطى علاقات سياسية معقدة منذ ما قبل الاستقلال حتى عام 2020، تتأثر بالجغرافيا المشتركة والتداخل الديمغرافي والاضطراب السياسي الداخلي وتدخلات قوى إقليمية ودولية. عانت إفريقيا الوسطى، مثل تشاد، أزمات سياسية وأمنية واقتصادية مزمنة منذ 1960 بسبب كثرة الانقلابات والتمردات، وفشل النخب في ترسيخ نظام مستقر، إلى جانب انقسامات إثنية ودينية وصراع على الموارد، ما أدى إلى أزمات إنسانية امتدت إلى الجوار (الشمري، 2022: 202).

بين 2005 و2015 شهدت البلاد عشر محاولات انقلاب، فعمّق ذلك عدم الاستقرار وأثر سلبًا في الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية، وتبقى الصراعات على السلطة بين النخب والطامحين أبرز محركات استمرار الأزمات والحرب الأهلية.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

تتمثل مشكلة الدراسة في تفسير الطبيعة المتقلبة للعلاقات السياسية والدبلوماسية بين تشاد وجمهورية إفريقيا الوسطى خلال 1990–2020، وكيف أسهم التداخل الحدودي والقبلي، إلى جانب تدخلات الفاعلين الإقليميين والدوليين، في تحويل العلاقة من شراكة دبلوماسية إلى انخراط مباشر في الأزمات الداخلية، وما ترتب على ذلك من دوامات عدم ثقة وعدم استقرار.

ويتمثل السؤال الرئيسي: كيف تشكلت مسارات العلاقات السياسية والدبلوماسية بين تشاد وإفريقيا الوسطى خلال 1990–2020، وما العوامل الداخلية والخارجية التي وجهتها، وما أثر ذلك على الأمن الحدودي والاستقرار الإقليمي؟

أما التساؤلات الفرعية:

- ما أبرز المراحل والتحولات في العلاقات الثنائية، وما دوافع كل مرحلة؟
- كيف انعكست تدخلات الفاعلين الإقليميين والدوليين على مسار الأزمات؟
- ما تقييم فاعلية الترتيبات الأمنية الثنائية والقوى المشتركة والاتفاقات الموقعة حتى 2020 في خفض عدم الاستقرار؟
- ما متطلبات بناء الثقة واستدامة الاستقرار في العلاقات بين البلدين مستقبلاً؟

منهج الدراسة:

تعتمد الدراسة المنهج التاريخي التحليلي المدعوم بالدراسة الوثائقية، يتضمن ذلك تحليل وثائق رسمية واتفاقات ثنائية وقرارات أممية وتقارير منظمات حقوقية وإقليمية.

هدف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى توصيف وتحليل مسارات العلاقة بين البلدين، وتفسير العوامل الدافعة للتقارب والتوتر، وتقييم أثر الأمن الحدودي والتداخل القبلي على السياسات، وقياس فاعلية الآليات الأمنية والاتفاقات الثنائية حتى 2020، واستخلاص دروس وتوصيات عملية لتعزيز الشفافية وبناء الثقة وتحييد العوامل المزعزعة للاستقرار.

أهمية الدراسة:

تنبع الأهمية العلمية من سد فجوة في الأدبيات العربية بشأن تفاعلات تشاد وإفريقيا الوسطى عبر منظور تاريخي–وثائقي متكامل، وتقديم إطار تفسيري يوازن بين العوامل الداخلية والخارجية. وتنبع الأهمية العملية من إسهام النتائج في صياغة سياسات أكثر فاعلية لإدارة الحدود واللاجئين والتعاون الأمني، ودعم جهود المنظمات الإقليمية في منع النزاعات والإنذار المبكر، بما يعزز الاستقرار في حوض بحيرة تشاد والوسط الإفريقي.

المبحث الأول: أسباب الحرب الأهلية في إفريقيا الوسطى

تعاني القارة الأفريقية من العديد من الأزمات، منها: الحروب الأهلية، الفقر، انخفاض مستوى المعيشة، وانخفاض معدل التنمية بجانب النزاع الحدودي بين دولها. وتعتبر الحرب الأهلية من أبرز الظواهر التي تميز المشهد السياسي الأفريقي، فهي نزاع بين جماعتين داخل دولة واحدة، أو نزاع مسلح بين الحكومة وحركة معارضة لها داخل الدولة (عبد المجيد ومحمد، 2025: 2–3). وتعتبر الحروب الأهلية شكلا من أشكال الصراع الداخلي في المجتمع، وتقوم به جماعات على أسس إثنية أو إيديولوجية من أجل الانفصال عن الدولة أو الحصول على الحكم الذاتي في منطقة معينة أو الإطاحة بنظام الحكم. لم تكن الحرب الأهلية في جمهورية إفريقيا الوسطى وليدة 2013م، بل هناك عدة عوامل وأسباب أدت إلى انفجار الأزمة في 2013م منها (عبد المجيد: 7).

- الانقسام الديني والإثني.
- عدم الاستقرار السياسي.
- الصراعات على الموارد.

- نظام الحكم القائم (الشمري: 206).

أولا: الأزمات والتدخلات الخارجية:

لعبت تشاد دورًا محوريًا في أزمات جمهورية إفريقيا الوسطى منذ منتصف التسعينيات، وكانت حاضرة في أغلب التحولات السياسية والعسكرية، سواء عبر الدعم أو الضغط على بعض القادة أو من خلال التدخل العسكري المباشر.

كثيرًا ما اتُهمت تشاد بالتدخل في الشؤون الداخلية لجمهورية إفريقيا الوسطى، خاصة عند حدوث انقلابات أو أزمات سياسية، وغالبًا ما ارتبط ذلك بالصراعات بين فرنسا وبعض رؤساء إفريقيا الوسطى، حيث يُنظر إلى تشاد كبوابة لتنفيذ أجندات إقليمية ودولية في بانغي (عبد الباسط، 2024).

ترتبط دولة تشاد بجمهورية إفريقيا الوسطى ارتباطا وثيقا؛ حيث تربطهما علاقات حدودية، واجتماعية، وثقافية، واقتصادية. فإنّ أكثر قبائل المناطق الحدودية مشتركة بين الدولتين مثل قبيلة السارا ، والكابا، والكارا، والرونغا، والغولاي (wikipedia.org)؛ فضلا عن وجود عدد كبير من التشاديين الذين استوطنوا وتجنسوا في جمهورية إفريقيا الوسطى، كما أن هناك عددا كبيرا من الجالية التشادية التي تزاول مهنة التجارة والرعي وغيره في إفريقيا الوسطى، كما يوجد عدد لا بأس به من الطلاب التشاديين الذين يدرسون في جامعة بانغي في كلياتها المختلفة، بالإضافة إلى الرُّحّل الذين لا يعرفون حدودا ولا يحملون جوازات سفر، ولا توقفهم نقاط تفتيش، إذْ يتنقلون بمواشيهم بين البلدين بحثا عن المراعي الخصبة، خاصة في تغيير فصول السنة. هذا كله جعل التداخل بين شعب البلدين قويّا لدرجة أنه يصعب التمييز بين مواطني كل من البلدين أحيانا (wikipedia.org).

وتعد جمهورية إفريقيا الوسطى من أكثر بلدان المنطقة أمنًا واستقرارًا ورخاءً منذ استقلالها إلى منتصف تسعينيات القرن الماضي؛ حيث شهدت ثلاثة انقلابات عسكرية منذ استقلالها وحتى عام 1981م (زكريا، محمد، 2021: 3) غير أنّ كل هذه الانقلابات كانت تتم بشكل سلس وأكثر سلمية، أيْ دون قتال (انقلاب أبيض)، فلم تؤثر في أمن البلد واستقراره إلى أن وصل "آنج فيلكس باتاسيه" – الذي يُعتبر أول رئيس وصل إلى السلطة عن طريق الانتخابات واختيار الشعب عام 1993م (wikipedia.org).

وفي عام 1996م، اهتزت جمهورية إفريقيا الوسطى بسبب أزمة سياسية وعسكرية تخللتها ثلاث حركات تمرد متتالية من قبل بعض عناصر القوات المسلحة التي اتخذت العنف وسيلة للتعبير عن عدم رضاها بأداء الحكومة من الناحية الاجتماعية، والاقتصادية، وعدم سداد

مستحقات الموظفين العموميين لعدة سنوات؛ مما زاد القلق والخوف من تدهور الوضع وانعكاسه على المنطقة.

عندها طلب الرئيس "أنج فيليكس باتاسي" اجتماع القمة التاسع عشر لرؤساء دول وحكومات فرنسا وإفريقيا، المنعقد في ديسمبر 1996م، حيث توجه رؤساء كلا من الجابون، وبوركينا فاسو، ومالي، وتشاد إلى بانغي للتفاوض على هدنة بين القوات الموالية للرئيس "باتاسي" والمتمردين (إدارة الأمم المتحدة لشؤون الإعلام، 1998).

وفي 25 يناير 1997م، وقّع الطرفان على اتفاقية عرفت باتفاقية بانغي التي تضمنت العناصر الضرورية لتسوية شاملة للأزمة. وقد تم تشكيل لجنة دولية مكونة من ممثل عن كل من رؤساء الدول الأربعة المعنية لمراقبة تطبيق الاتفاقيات (إدارة الأمم المتحدة لشؤون الإعلام، 1998).

وفقًا لبنود الاتفاق المبرم في بانغي في الفترة من 11 إلى 16 يناير 1997م واستجابة لرسالة من الرئيس باتاسي بتاريخ 27 يناير 1997م، فإن كلا من رؤساء الغابون، وبوركينا فاسو، ومالي، وتشاد، قرروا اعتبارًا من 31 يناير 1997م إنشاء قوة إفريقية مشتركة في جمهورية إفريقيا الوسطى سميت بـ (MISAB) كانت مهمتها استعادة السلام والأمن في جمهورية إفريقيا الوسطى من خلال مراقبة اتفاقيات بانغي ونزع سلاح المتمردين السابقين والميليشيات وجميع الأفراد الآخرين الذين يحملون أسلحة بشكل غير قانوني (إدارة الأمم المتحدة لشؤون الإعلام، 1998).

وفي 8 فبراير 1997م نُشِرت قوات الـ (MISAB) في بانغي، تألفت من 800 جندي من جنسيات مختلفة من بوركينا فاسو والجابون ومالي وتشاد، ثم السنغال وتوغو. وُضِعت هذه القوات تحت القيادة العسكرية للجابون بدعم لوجستي ومالي من فرنسا، وهذا يُعَدّ أول تدخل عسكري رسمي لتشاد في جمهورية إفريقيا الوسطى (إدارة الأمم المتحدة لشؤون الإعلام، 1998).

وتجدر الإشارة إلى أنّ قوات (MISAB) تحولت بعد ذلك إلى بعثة الأمم المتحدة في جمهورية إفريقيا الوسطى وسميت بـ (MINURCA)، وذلك بقرار مجلس الأمن الدولي رقم 1159 في تاريخ 28 مارس 1998م؛ لتكون تحت مظلة الأمم المتحدة. ثم تحولت بعد ذلك إلى قوات متعددة الجنسيات لدول وسط إفريقيا، وسميت بـ (FOMAC) التي تحولت بدورها بعد ذلك إلى البعثة الدولية لدعم إفريقيا الوسطى (MISCA) في 19 يوليو 2013م؛ لتكون تحت مظلة الاتحاد الإفريقي (مجلس السلم والأمن، 2013).

وكان من بين هذه القوات 850 جندي تشادي (https://undocs.org/fr/S/RES/2149) ثم تحولت (MISCA) بعد ذلك إلى قوات الأمم

المتحدة لحفظ السلام في إفريقيا الوسطى (MINUSCA) بقرار مجلس الأمن الدولي رقم: 2149 بتاريخ 10 أبريل 2014 واشتملت على 12,000 عضو من بينهم 11,200 جندي (wikipedia.org).

في أواخر عام 2012م توترت العلاقات بين بوزيزي وفرنسا ومن ثم تشاد في الوقت الذي توجد فيه ثورة (تمرد) عسكرية نشطة في شمال شرقي البلاد مُشَكّلة من عدة جماعات متحالفة تتشكل غالبيتها من سكان المناطق الحدودية مع تشاد والسودان، إضافة إلى بعض المرتزقة من تشاد، والسودان، والكاميرون، شكلت تحالفا أسمته سيليكا (Seleka) (wikipedia.org).

في الوقت نفسه، قام "بوزيزي" باستبدال حُرّاسه من الجيش التشادي إلى قوات من جنوب إفريقيا مكونة من 300 جندي (Patrice Gourdin, 2013).

زحفت قوات التحالف (Seleka) بقوة صوب العاصمة بانغي ولم يعرقل طريق وصولها سوى القوات التشادية والكاميرونية التابعة لقوات دُول وسط إفريقيا (Fomac) التي كانت مهمتها حفظ الأمن والاستقرار ومنع زحف المتمردين نحو العاصمة؛ حيث اعتبرت مدينة دامارا –التي تبعد عن العاصمة بحوالي 75 كم– خطًّا أحمر يُمنع تجاوزه؛ لكن المتمردين تجاوزوه بسهولة واكتفت قوات (Fomac) بالتفرج والمشاهدة (Patrice Gourdin, 2013).

فبعد عبور الخط الأحمر، لم يواجه المتمردون أيّ مقاومة تذكر سوى معركة دامت لسويعات مع القوات الجنوب إفريقية في بوابة بانغي، ومن ثم تمت الإطاحة ببوزيزي في 24 مارس 2013م، والذي بدوره وجّه أصّابع الاتهام إلى تشاد بعد ثلاثة أيام من سقوطه عبر اتصال هاتفي مع مجلة(Jeune Afrique)، ونصبت حركة سيليكا "ميشيل دوتوجيا" رئيسا للبلاد ليقود الفترة الانتقالية ومن ثم تُنَظّم انتخابات، وترتب على ذلك انعقاد قمة استثنائية لدول وسط إفريقيا في العاصمة التشادية أنجمينا في 10 يناير 2014م، والتي توصلت إلى اتفاق تم من خلاله إجبار الرئيس دوتوجيا على الاستقالة، غير أن الوضع لم يتغير بل ازداد سوءًا في الفترة التي انتخب فيها المجلس الانتقالي السيدة "كاترين سامبا بانزا" رئيسة انتقالية للبلاد وذلك بعد أسبوعين من استقالة دجوتوجا (Centrafrique, 2014)، ثم انتُخِبَ البروفسور "فوستان أركانج" تواترا رئيسا للبلاد عام 2016.

وفي أكتوبر عام 2012م، بدأت القوات التشادية المتمركزة في العاصمة "بانقي" لحماية القصر الجمهوري والمنشآت الرئاسية، والخروج من إفريقيا الوسطى فاتحت الطريق لحركة المعارضة بالوصول إلى سدة الحكم، حيث لاحظت الحكومة التشادية التذمر الشديد لدى كل أطياف المعارضة والشعب المسلمين وغيرهم من الأوضاع المعيشية الصعبة، مع أن إفريقيا الوسطى من أغنى الدول الإفريقية بالمعادن والمياه (رأفت، 1982م: 6)، وقد تحركت قوات

المعارضة بناء على هذه الإشارة من الحكومة التشادية صوب العاصمة، وأوقفتهم الحكومة التشادية في منطقة بوالي على بعد 60 كيلومترًا لحين عقد المساومة بين الأطراف الخارجية: تشاد، وفرنسا، وأمريكا (رأفت: 6).

وقد تم الاتفاق على منح مهلة أخرى للرئيس لعلها تساهم في الترتيب لإعداد النخبة الجديدة التي تحكم البلاد وضمان حصة كل طرف، فاتفقوا على عقد مؤتمر ليبريفيل في العاصمة الغابونية في الحادي عشر من يناير عام 2013م، وفيه تم الاتفاق على تسليم رئاسة الحكومة للمعارض "نيكولا تشانغاي"، وهو من أكثر المحامين شهرة في الدولة، وكان يترأس مكتب حقوق الإنسان وهو رئيس لأكبر الأحزاب المعارضة في البلاد، وتعيين وزير الدفاع من المعارضة المسلحة (رأفت: 7).

وقد تم الاتفاق أيضًا على:

- أن الحكومة التي ستشكل لا بد أن تضم جميع أطياف المجتمع الأفرو–وسطى ومكوناته وأن تستمر لمدة 12 شهرًا، بعدها ينتخب مجلس برلماني يشرف على الانتخابات الرئاسية المقرر إقامتها عام 2016م.
- ألا يترشح الرئيس بوزيزى لفترة رئاسة جديدة وعدم إشعال النعرات القبلية في أوساط الشعب، المسلمين وغيرهم، ومن ذلك يتضح لنا أن تشاد كانت حاضرة بقوة في المشهد الأفرو–وسطى، وعلى معرفة تامة بتفاصيل ما يجري في البلاد، إلى أن تم عقد مؤتمر ليبريفيل مع الأطراف المتصارعة، وتم التوقيع على البنود المذكورة أعلاه.

سبقت الإشارة إلى أن هناك فريقا من الباحثين يرى أن هذا الصراع كان صراعا دينيا، غير أن هناك من يرى أن هذا البعد الديني قد يكون مهمًا لكنه ليس الأساس في الصراع، لا سيما أن ممارسات العنف ليست ممنهجة، كما أن السلطة الحاكمة لم تكن تدعمها، فالبلاد حكمتها أنظمة مسيحية منذ الاستقلال عن فرنسا أوائل ستينيات القرن الماضي، ولم تحكمها أغلبية مسلمة إلا لفترة محدودة، ويلاحظ أن ممارسات هذه الأنظمة المتعاقبة تشير إلى أن الصراع كان سياسيا واقتصاديا بالأساس، لذا حرصت الأنظمة المتقاطعة على الوصول إلى السلطة والاحتفاظ بها من ناحية، والحفاظ على مصالحها الاقتصادية عبر نهب الموارد من خلال صفقات مع شركات أجنبية ومع بعض رجال الأعمال المحليين (الشافعي، موقع الجزيرة نت).

- ويدلل هذا الفريق أن الصراع سياسي واقتصادي وليس دينيا بالأساس، استنادا إلى عدة أمور:
  - أولا: أن فرنسا الدولة المستعمرة الأم هي التي دعمت وصول السليكا إلى الحكم، ورفضت تقديم الدعم إلى حليفها السابق "بوزيزي".

- ثانيا: التوجهات العلمانية للرئيس المسلم "جوتوديا" الذي أعلن بعد توليه الحكم أن إفريقيا الوسطى.
- ثالثا: التداخل والتسامح بين أبناء الديانات في البلاد، بل والتداخل بين الأسر في هذا الشأن، حيث تضم بعض الأسر بروستانت، وكاثوليك، ومسلمين.
- رابعا: سلوكيات جنود السليكا لا تشير إلى التزامهم الديني، حيث إنهم كانوا يقومون بأعمال قتل وتعذيب فضلاً عن الاغتصاب واحتساء الخمور.

وقد حاول طرفا الصراع الوصول إلى حل، حيث إن فرانسوا بوزيزي وميشيل جوتوديا قاما بالتوقيع على اتفاق سلام في كينيا عام 2015م يضمن تشكيل حكومة وطنية مؤقتة تضمن محاسبة المجرمين، غير أن الزعيمين لم يتمكنا من السيطرة على الفصائل المسلحة الواقعة تحت قيادتهما (عبد المجيد، 2025: 21).

تمتعت البلاد بهدوء نسبي في عام 2015–2016م، إلا أنه سرعان ما توترت الأحوال ودخلت البلاد في حالة من الصراع العنيف في أواخر 2016م، وتفاقمت الأوضاع بشدة إلى أن وقع رئيس جمهورية إفريقيا الوسطى "فوستين ارسانج توادیرا" اتفاقية الخرطوم عام 2019م مع 14 فصيلا مسلما يسيطرون على حوالي 70.80% من البلاد. وفي عام 2020م، جرت الانتخابات الرئاسية والتي تنتج عنها فوز توادیرا بولاية رئاسة ثانية وسط معارضة من حركة تسمى تحالف الوطنيين من أجل التغيير (عبد المجيد، 2015: 21).

لم تتوقف جهود الحكومة التشادية من محاولات رأب الصدع بين الفرقاء في إفريقيا الوسطى، وبذلت جهودا مقدرة في هذا السبيل، وقامت بدور الوسيط بين الجماعات المسلحة وحكومة أركان توادیرا وجمعت بين اثنين من الجماعات الخمس في أقوى حركة تمرد مسلحة في البلاد، وتم التوقيع بينهما على المصالحة واتفاقية سلام، والجماعتان المسلحتان اللتان وقعتا على الاتفاقية يهيمن عليهما شعب الفولاني، وهما الاتحاد من أجل السلام في جمهورية إفريقيا الوسطى (UPC) ومجموعة العودة الاستردادية والتأصيل (3R).

وتنتمي الجماعتان إلى ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير (CPC) الذي تأسس في ديسمبر عام 2020م بهدف الإطاحة بالرئيس "توادیرا" بعد فوزه بولاية ثانية، ويرأس هذا الائتلاف الرئيس السابق المنفي "فرنسوا بوزيزي" الذي استولى على السلطة في عام 2003م في انقلاب، وأطاح بدوره بتحالف مسلح، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، ويعيش بوزيزي الآن في المنفى في غينيا بيساو، وهو هدف لمذكرة توقيف صادرة عن محكمة ترعاها الأمم المتحدة في جمهورية إفريقيا الوسطى، متهمة جرائم محتملة ضد الإنسانية (المشهد الأفريقي في أسبوع، 2025).

ثانياً: نتائج الحرب الأهلية في إفريقيا الوسطى:

نتج عن الحروب الأهلية في جمهورية إفريقيا الوسطى دمارًا كبيرًا للقطاع الزراعي والحيواني وانعدام الأمن الإنساني والمجتمعي، حتى وصل إلى مرحلة انهيار تام، وهذا ما أكده الأمين العام السابق للأمم المتحدة "بان كيمون" بقوله إن إفريقيا الوسطى عانت من الانهيار التام في القانون والنظام، وقد وصل عدد القتلى حتى عام 2017م إلى أكثر من 6300 شخص، إلى جانب 270 ألف في الجانب الآخر من المسلمين فروا هاربين إلى دول الجوار، وحدث تدهور أمني في جميع البلاد، وارتفعت مستويات انعدام الأمن الغذائي، وتم تدمير دور العبادة كالمساجد والكنائس والمنشآت التعليمية والمستشفيات (عبد المجيد، 2025).

ثالثا: أهمية التعاون الأمني والعسكري بين تشاد وجمهورية إفريقيا الوسطى:

يمثل التعاون الأمني بين تشاد وجمهورية إفريقيا الوسطى أهمية بالغة، نظرا لطبيعة الحدود المشتركة الطويلة وغير المضبوطة بين البلدين، والتي كثيرا ما كانت معبرا للجماعات المسلحة، وتجار السلاح، والمهاجرين غير النظاميين، ويساهم هذا التعاون في تعزيز الاستقرار الإقليمي ومكافحة التحديات الأمنية المشتركة، مثل: الإرهاب، والاتجار غير المشروع، والتمردات المسلحة، كما أن التنسيق الأمني والفعال ينعكس إيجابيا على جهود المصالحة الوطنية في إفريقيا الوسطى، ويسهم في تقوية العلاقات الثنائية، ويدعم جهود التنمية من خلال تهيئة بيئية أكثر أمنًا للاستثمار وحركة الافراد، ولذلك اهتم البلدان بتعزيز التعاون الأمني والعسكري بينهما اهتماما أيما اهتمام بالجوانب الأمنية والعسكرية، وذلك وفقا للآتي:

اتفقت جمهورية إفريقيا الوسطى وتشاد على إنشاء قوة عسكرية مشتركة، بهدف تأمين الحدود، حيث تنشط مجموعات متمردة من البلدين.

وتضيّق هذه الخطوة من جانب إفريقيا الوسطى وتشاد الخناق على تلك المجموعات، وتأتي بعد فترة قصيرة من اعتقال "نجامينا" جنرالاً معارضًا.

وأعلن رئيس أركان جمهورية إفريقيا الوسطى "زفيرين مامادو"، في بيان، بثته الإذاعة الحكومية، إطلاق المرحلة العملياتية لهذه القوة المشتركة مع تشاد، وذلك بعد شهرين من توقيع اتفاقية التعاون العسكري بين وزيري دفاع البلدين (رويترز، 2025).

وقالت القيادة العسكرية العليا: "بعد الموافقة على الخيار العملياتي الذي اختاره رؤساء أركان البلدين، سيتم نشر القوة المشتركة بين جمهورية إفريقيا الوسطى وتشاد على طول الحدود المشتركة لضمان حرية تنقل الأشخاص والبضائع".

وفي إشارة إلى المتمردين، أضاف البيان: "في هذا السياق تدعو هيئة الأركان المشتركة كافة القوى المؤذية في هذه المنطقة إلى الاستسلام والمساهمة في إرساء السلام".

وجاء إنشاء القوة المشتركة بعد الإعلان عنها خلال الدورة الاستثنائية السادسة لمؤتمر رؤساء دول وحكومات المجموعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا المنعقدة في مالابو والمخصصة للوضع الإنساني في وسط إفريقيا. ويتقاسم البلدان نحو 1500 كيلومتر من الحدود، وهي منطقة ينشط فيها المتمردون من كلا البلدين.

ولم يحدد البيان عدد الجنود الذين تتألف منهم هذه القوة المشتركة أو ترتيبات تمويلها، لكنه أعرب عن الرغبة في التعاون مع المجتمع الدولي، وخاصة فيما يتعلق بتبادل المعلومات. ويرى الخبير السياسي في جمهورية إفريقيا الوسطى "غابرييل يانزيغي" أن هذه المبادرة تمثل تعزيزًا للعلاقات بين البلدين، وأضاف يانزيغي أن (كليهما يستفيدان ومن الضروري الآن الاستثمار في مجموعة العمل هذه لتعزيز السلام)، مرحّبًا أيضا باعتقال زعماء المتمردين في إفريقيا الوسطى مؤخرا من قبل تشاد (محمد، 2025).

ومن مظاهر هذا التعاون بين تشاد وجمهورية إفريقيا الوسطى، انعقاد اللجنة المشتركة الكبرى بين البلدين في بانغي أكتوبر (2024م) ضم وزير الدولة، ووزير الخارجية، والتكامل الإفريقي، والتعاون الدولي، والشؤون التشادية بالخارج، والمتحدث باسم الحكومة التشادية، عبد الرحمن غلام الله، وصحب وزير الخارجية وفدًا رفيع المستوى ضم وزير القوات المسلحة، والمحاربين القدماء، وضحايا الحرب، إسحاق مالوا جاموس، ووزير التجارة والصناعة، غيبولو فانغا ماتيو، وأمين الدولة في إدارة الأراضي، المكلف باللامركزية، السيد/ أحمد عمر أحمد، والنائب الثاني لقائد أركان الجيش، يانمارغي فيليكس، بالإضافة إلى خبراء وكبار المسؤولين من مختلف الوزارات، وتأتي هذه الزيارة الهامة للوفد التشادي إلى بانغي في إطار انعقاد اللجنة المشتركة الكبرى بين البلدين، والتي تهدف إلى وضع إطار قانوني متين لتعزيز التعاون الثنائي بين البلدين (الاخبار، 2025).

وخلال الدورة الـ25 للجنة المشتركة، تم توقيع أربع اتفاقيات تعاون في مجال المشاورات السياسية المنتظمة وحل النزاعات، بالإضافة إلى مشروع اتفاق أمني بين البلدين، كما تم التوقيع بالأحرف الأولى على مذكرة تفاهم لإنشاء قوة عسكرية مشتركة لتأمين الحدود المشتركة والتعاون في مكافحة الجماعات المسلحة: إنشاء قوة عسكرية مشتركة بين تشاد وجمهورية إفريقيا الوسطى يهدف إلى تأمين الحدود المشتركة التي تمتد لنحو 1500 كيلومتر، حيث تنشط مجموعات متمردة من كلا البلدين، ما يعزز الأمن والاستقرار الضروريين لتطوير التعاون الاقتصادي والاجتماعي.

رابعاً: التحديات الأمنية والسياسية بين تشاد وجمهورية إفريقيا الوسطى:

تشهد العلاقات بين تشاد وجمهورية إفريقيا الوسطى تداخلاً معقدًا بين الأوضاع الأمنية والسياسية، وتبرز عدة تحديات رئيسية تؤثر على استقرار المنطقة وتعاون البلدين.

1) التحديات الأمنية:

لا تزال المنطقة الحدودية بين البلدين، التي تمتد لنحو 1500 كيلومتر، مسرحًا للاشتباكات بين الجماعات المسلحة والمتمردين من كلا الجانبين، ما ينعكس سلباً على الأمن والاستقرار المحلي والإقليمي، وتواجه جمهورية إفريقيا الوسطى تحديات أمنية كبيرة بسبب سيطرة ميليشيات مختلفة على أجزاء واسعة من البلاد، الأمر الذي أدى إلى نزوح داخلي واسع النطاق تجاوز 500 ألف شخص بحسب تقديرات الأمم المتحدة.

كما أن تجارة الأسلحة غير المشروعة وانتقال المتمردين عبر الحدود تظل من أبرز مصادر القلق الأمني المشترك، مما دفع البلدين إلى توقيع اتفاقيات أمنية، وتشكيل قوة عسكرية مشتركة لضبط الحدود وملاحقة قادة المتمردين، إضافة إلى أن استمرار الصراعات المسلحة والتدخلات الخارجية، وهشاشة مؤسسات الدولة، يعرقلان جهود فرض الاستقرار ويزيدان من مخاطر التدهور الأمني (الأخبار، 2025).

2) التحديات السياسية:

تتسم العلاقات السياسية بين تشاد وجمهورية إفريقيا الوسطى بالتداخل الشديد والتأثر بالأوضاع الأمنية، حيث يتكرر التعاون الأمني والعسكري، لكنه غالبًا ما يشوبه التوتر والاتهامات المتبادلة بالتدخل في الشؤون الداخلية.

وتعاني تشاد من حالة احتقان سياسي وعدم استقرار داخلي منذ وفاة الرئيس إدريس ديبي عام 2021، وتواجه تهديدات من جماعات مسلحة وصراعات إقليمية على حدودها، ما ينعكس على علاقاتها مع جيرانها، كما أن هناك تغيرات في التحالفات الدولية والإقليمية، مثل إلغاء تشاد اتفاقيات التعاون العسكري مع فرنسا؛ مما تعكس رغبتها في تعزيز السيادة، لكنها تضعف أحيانًا أمام الدعم الدولي في مواجهة الجماعات الجهادية والمتمردة، ومحاولات تعزيز الاستقرار عبر التعاون الثنائي والإقليمي مستمرة، لكن هشاشة الوضع الأمني وتداخل المصالح الإقليمية والدولية يجعلان من الصعب تحقيق نتائج دائمة وسريعة.

مما سبق يمكن القول، إن جمهورية تشاد لعبت دورًا مهمًا في أزمة جمهورية إفريقيا الوسطى منذ 1996م إلى يومنا هذا، وذلك بتواجدها العسكري بشكل شبه دائم إلى ما قبيل

انسحابها عام 2014م بعدما رأت الخناق بدأ يضيق عليها والاتهامات أصبحت توجه إليها بشكل مباشر.

وفي هذا الصدد يمكن تلخيص أهم النقاط فيما يلي:

- الجيش التشادي شرس في المعارك، غير أنّ عدم انضباط كثير من أفراده أدّى إلى انتهاكات ضد المدنيين في بعض الأحيان أثناء تواجده في جمهورية إفريقيا الوسطى، مما جعله منبوذا لدى شريحة كبيرة من شعب جمهورية إفريقيا الوسطى.
- إهمال حكومة بانجي وتهميشها للمناطق الشمالية أدى إلى هشاشة الحدود بين إفريقيا الوسطى وتشاد.
- اعتبار فرنسا لمستعمراتها السابقة –وخصوصا جمهورية إفريقيا الوسطى– محافظة من محافظاتها ومن ثم اتخذت تشاد بوابة لتنفيذ عمليات الانقلابات العسكرية؛ لذلك نجد كل ما نشب خلاف بين فرنسا مع رئيس من رؤساء جمهورية إفريقيا الوسطى منذ 1996م إلى يومنا هذا، وأرادت الإطاحة به، تُوَجّه أصابع الاتهام إلى تشاد لمشاركتها فيه بشكل أو بآخر.
- وجود جالية تشادية كبيرة في جمهورية إفريقيا الوسطى، وهشاشة مراقبة الحدود من الطرفين، فضلا عن التداخل القبلي؛ سهّل عملية تسلل مرتزقة تشاديين بشكل غير رسمي وانضمامهم إلى الجماعات المسلحة في جمهورية إفريقيا الوسطى (أنظر أهم الاتفاقيات في الملاحق)

المبحث الثاني: العلاقات الدبلوماسية بين تشاد وإفريقيا الوسطى (1990 – 2020)

تُعتبر العلاقات الدبلوماسية بين جمهورية تشاد وجمهورية إفريقيا الوسطى من بين العلاقات الثنائية ذات الطبيعة المركبة والمعقدة في منطقة وسط إفريقيا، ويعود ذلك إلى جملة من العوامل التاريخية والسياسية والجغرافية والعرقية التي ساهمت في تشكيل بنية هذه العلاقات (Ngaba, C. T., 2014)، كما أنّ الجوار الجغرافي بين البلدين، وامتداد الروابط الاجتماعية والثقافية العابرة للحدود، جعل من العلاقات بين أنجمينا وبانغي تتجاوز الشكل الدبلوماسي التقليدي، لتأخذ في كثير من الأحيان طابعًا أمنيًا واستراتيجيًا يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالوضعين الداخليين في كلا الدولتين، وبالتحولات الإقليمية والدولية.

أولًا: تطور العلاقات الدبلوماسية بين 1990 –2005:

مع بداية تسعينيات القرن العشرين، دخلت القارة الإفريقية مرحلة جديدة من التحولات السياسية المتسارعة، في ظل نهاية الحرب الباردة، وانهيار عدد من الأنظمة الشمولية، وبداية تجارب ديمقراطية هشة، وقد شهدت تشاد انتقالًا سياسيًا مهمًا سنة 1990، حين أطاح إدريس ديبي بالنظام السابق بقيادة حسين هبري، فيما كانت جمهورية إفريقيا الوسطى تعيش هي الأخرى مرحلة من عدم الاستقرار السياسي المتواصل منذ عقود (Youssouf, M. S., 2016).

تميزت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين خلال هذه المرحلة بالحذر والتعاون المحدود، فقد سعت كل من أنجمينا وبانغي إلى بناء علاقات قائمة على التفاهم السياسي، وتبادل الدعم في المحافل الإقليمية مثل مجموعة دول الساحل والصحراء، ومجموعة دول إفريقيا الوسطى، غير أن الهاجس الأمني ظل مهيمنًا، خاصة مع تنامي ظاهرة التمرد المسلح، ونشاط الجماعات المتمردة في المناطق الحدودية، التي كان بعضها يتلقى دعمًا ضمنيًا أو مباشرًا من الطرف الآخر، ما شكّل مصدرًا دائمًا للتوتر (Adoum, A. M., 2018).

وقد لعبت تشاد دورًا مباشرًا في بعض الأزمات التي شهدتها إفريقيا الوسطى خلال تسعينيات القرن الماضي، خصوصًا حين تدخلت ضمن القوات الإقليمية لحفظ السلام بعد الانقلابات الفاشلة ضد الرئيس أنجي فيليكس باتاسي، وهو ما فتح المجال أمام أنجمينا لتعزيز نفوذها في المشهد السياسي لبانغي، الأمر الذي انعكس على مستوى التنسيق الأمني والتمثيل الدبلوماسي.

ثانيًا: التدخلات السياسية وتشكل النفوذ التشادي (2003 – 2013):

تُعد هذه المرحلة من أخطر المراحل في تاريخ العلاقات بين البلدين، حيث انتقل الدور التشادي من الشراكة الدبلوماسية إلى التأثير المباشر في مخرجات السلطة داخل إفريقيا الوسطى، فقد وجّهت إلى تشاد اتهامات متكررة بدعم الجنرال فرانسوا بوزيزي، الذي قاد تمردًا مسلحًا انتهى بالاستيلاء على السلطة في عام 2003، بعد فرار الرئيس باتاسيه.

ومع أن الحكومة التشادية نفت رسميًا أي تورط مباشر، إلا أن مشاركة عناصر من الجيش التشادي ضمن قوات التمرد، والدور الذي لعبه إدريس ديبي في دعم المساعي الدولية لتسوية الوضع، أكّد وجود دور إقليمي نشط لتشاد في إفريقيا الوسطى.

وقد استمرت العلاقة بين ديبي وبوزيزي على قدر كبير من التقارب السياسي، مما مكّن تشاد من تعزيز حضورها الدبلوماسي والأمني في المؤسسات الحكومية لإفريقيا الوسطى، إضافة إلى توقيع عدة اتفاقيات للتعاون العسكري والأمني وإرسال وحدات تشادية ضمن قوات حفظ السلام التي

شكلتها مجموعة دول وسط إفريقيا (FOMUC)، والتي تحوّلت لاحقًا إلى MISCA تحت إشراف الاتحاد الإفريقي (Marchal, R., 2015: 147–165).

لكن هذا التقارب لم يكن مستقرًا، حيث بدأت تظهر بوادر خلافات تدريجية بين القيادتين، خاصة بعد تدهور الوضع الأمني الداخلي في إفريقيا الوسطى وتصاعد التذمر الشعبي من وجود القوات التشادية، التي اتهمت بارتكاب انتهاكات خلال عملياتها الميدانية.

ثالثًا: أزمة سيليكا وتدهور العلاقات الدبلوماسية (2013 – 2014):

في ديسمبر 2012، اندلع تمرد جديد في إفريقيا الوسطى بقيادة تحالف "سيليكا"، الذي ضم فصائل متمردة من شمال وشرق البلاد، سرعان ما تمكن من الإطاحة بالرئيس بوزيزي في مارس 2013. وقد وُجهت أصابع الاتهام مجددًا إلى تشاد، التي اعتُبرت متواطئة بشكل غير مباشر مع هذه الجماعات، أو على الأقل لم تتدخل لمنعها من التقدم نحو بانغي.

وقد أدى هذا الوضع إلى أزمة دبلوماسية حادة بين البلدين، حيث تصاعدت حدة الخطاب السياسي المعادي لتشاد داخل إفريقيا الوسطى، واندلعت أعمال عنف ضد الجالية التشادية، وقوات حفظ السلام التابعة لها. وفي 2014، أعلنت حكومة إفريقيا الوسطى طرد السفير التشادي من بانغي، متهمة أنجمينا بالتدخل في شؤونها الداخلية وزعزعة استقرار البلاد.

شكّلت هذه المرحلة ذروة التدهور في العلاقات الدبلوماسية، وتم خلالها تجميد معظم آليات التعاون السياسي والاقتصادي، وانخفض مستوى التنسيق الأمني، بالرغم من المحاولات الإقليمية والدولية لاحتواء الأزمة (Ngaba, C. T., 2014).

رابعًا: التقارب التدريجي وإعادة تطبيع العلاقات (2015 – 2020):

مع انتخاب فوستان أركانج توادیرا رئيسًا لإفريقيا الوسطى في عام 2016، بدأت تظهر بوادر انفراج نسبي في العلاقات مع تشاد، وقد سعت السلطات الجديدة إلى إعادة تطبيع العلاقات الدبلوماسية، غير أن هذا التقارب ظل هشًا، ويتأثر بالأوضاع الداخلية المتقلبة في كلا البلدين، وبتصاعد النفوذ الروسي في إفريقيا الوسطى عبر مجموعة فاغنر، وهو ما خلق نوعًا من الحذر لدى تشاد تجاه التحولات الجيوسياسية في بانقي.

يتضح من خلال تتبع مسار العلاقات الدبلوماسية بين تشاد وإفريقيا الوسطى من 1990 إلى 2020 أنها علاقات اتسمت بالتقلب وعدم الثبات، حيث تخللتها فترات من التقارب الاستراتيجي، أعقبتها أزمات حادة كادت أن تصل إلى حد القطيعة التامة، ويرجع ذلك إلى عدة اعتبارات، من أهمها طبيعة الأنظمة السياسية في كلا البلدين، وضعف المؤسسات، والطابع الشخصي للعلاقات

بين القادة، فضلًا عن البعد الأمني والتداخلات الاجتماعية والقبلية في المناطق الحدودية، كما يظهر أن تشاد لعبت دورًا أكبر من مجرد شريك دبلوماسي، بل تحوّلت في بعض الفترات إلى فاعل مباشر في صياغة المشهد السياسي لإفريقيا الوسطى (Adoum, A. M., 2018).

الخاتمة:

كشفت هذه الدراسة، من خلال تتبع وتحليل تطور العلاقات السياسية والدبلوماسية بين جمهورية تشاد وجمهورية إفريقيا الوسطى خلال الفترة (1990–2020)، عن طبيعة هذه العلاقات المركبة، التي اتسمت بعدم الثبات والتقلب الحاد بين التقارب والتوتر، ويُعزى ذلك إلى عوامل متعددة، من أبرزها البُعد الأمني والتداخلات الاجتماعية والقبلية، وضعف المؤسسات، إلى جانب تأثير الفواعل الإقليمية والدولية في مسار تلك العلاقات.

أهم النتائج:

1. اتضح أن الدور التشادي في إفريقيا الوسطى تجاوز حدود الدعم الدبلوماسي، ليأخذ طابعًا فاعلًا ومباشرًا.
2. بيّنت الدراسة أن الأمن الحدودي هو المحور الأكثر حساسية في العلاقات بين البلدين، خاصة في ظل انتشار الجماعات المسلحة، وتفشي التهريب وتجارة السلاح، وغياب الضبط الأمني في المناطق الحدودية.
3. خلص البحث إلى أن فترات الاستقرار النسبي التي شهدتها العلاقات الثنائية، غالبًا ما أعقبتها هزات دبلوماسية حادة، تعود أساسًا إلى ضعف الثقة، وتضارب المصالح، وتغير التحالفات الإقليمية والدولية.
4. أظهرت تجربة التعاون المشترك، ولا سيما الاتفاقيات الثنائية لعام 2024، أن هناك توجهًا جديدًا في إدارة العلاقات، من خلال إنشاء القوة العسكرية المشتركة، والتشاور السياسي المنتظم، والاتفاقيات الأمنية.

التوصيات:

1. العمل على إعادة بناء الثقة السياسية والدبلوماسية من خلال تفعيل آليات الحوار والتشاور المستمر، وتنفيذ الاتفاقيات الثنائية.
2. ضرورة تحييد البُعد القبلي والطائفي في العلاقات الثنائية، خاصة في الملفات ذات الطابع الأمني، واعتماد مبدأ المواطنة المتساوية كأساس للتعاون.

3. تقوية العمل المشترك في ضبط الحدود وتبادل المعلومات الأمنية، وتوسيع مهام القوة المشتركة لتشمل التنمية المحلية والرقابة المدنية، مع إشراك المنظمات الإقليمية والدولية في التقييم والمتابعة.
4. الاهتمام بملف اللاجئين والنازحين من خلال وضع خطة ثلاثية تشادية – أفرووسطية – دولية لضمان العودة الطوعية الآمنة، وإعادة دمجهم في مجتمعاتهم.

قائمة المراجع والمصادر:

1. إبراهيم، محمد عبد الباسط (2024): تشاد وتدخلاتها المشبوهة في أزمات جمهورية إفريقيا الوسطى، يونيو 8، 2024 في إفريقيا وقت القراءة: على موقع إفريقيا ترينذز، https://www.afrikatrends.com
2. اتفاق التعاون الأمني (2024): بين جمهورية إفريقيا الوسطى وتشاد بانغي، 22 أكتوبر 2024.
3. اتفاق المشاورات السياسية المنتظمة (2024): بين تشاد وجمهورية إفريقيا الوسط: بانغي – إفريقيا الوسطى 2024.
4. الأخبار تشاد وجمهورية إفريقيا الوسطى (2025): انعقاد اللجنة المشتركة الكبرى بين البلدين في بانغي، https://alkhabar-journal.com/2024/10/22 تاريخ الاطلاع 2025/4/24م.
5. إدارة الأمم المتحدة لشؤون الإعلام، 16 أبريل 1998. ttps://www.un.org/fr/ تاريخ الاطلاع 2024/4/24م.
6. بروتوكول (2024): إنشاء القوة المشتركة لأمن الحدود بين تشاد وجمهورية إفريقيا الوسطى، بانغي: 22 أكتوبر 2024.
7. البيان الختامي للدورة 14 (2019): للجنة المختلطة بين تشاد وجمهورية إفريقيا الوسطى، في أنجمينا، تشاد، خلال الفترة من 20 إلى 21 ديسمبر 2019.
8. البيان المشترك (2024): بين تشاد وجمهورية إفريقيا الوسطى (الدورة 15 للجنة المختلطة للتعاون) بانغي – إفريقيا الوسطى من الفترة من 21 إلى 23 أكتوبر 2024.
9. بيان مجلس السلم والأمن، الجلسة 385، 19 يوليو 2013، مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، 19 يوليو 2013.

10. رأفت، إجلال محمود (1982): تشاد دراسة تحليلية لجذور وطبيعة الحرب، معهد البحوث للدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة.

11. رويترز (2025): قوة مشتركة على حدود إفريقيا الوسطى وتشاد لضبط زعماء المتمردين، مجلة قراءات إفريقية، مارس 12.

12. زكريا، محمد (2021): جمهورية إفريقيا الوسطى أسباب التطورات الأخيرة ومحاولة الانقلاب الفاشلة ودوافعها، المركز الإفريقي للأبحاث والدراسات السياسية، 2 فبراير، ص3.

13. الشافعي، بدر حسن، مستقبل الصراع في إفريقيا الوسطى، مركز الجزيرة للدراسات، بحث منشور عن موقع الجزيرة نت.

14. الشمري، مصطفى إبراهيم (2022): الحرب الأهلية في إفريقيا الوسطى وأبعادها الدولية، مجلة الكوفة، جامعة الكوفة، عدد 51، ص202

15. عبد المجيد، محمد (2025): الحرب الأهلية في جمهورية إفريقيا الوسطى خلال الفترة 20012–2022، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية، مصر، ص 2–3.

16. محضر الدورة 15 (2024): للجنة المختلطة للتعاون بين تشاد وجمهورية إفريقيا الوسطى، المكان والتاريخ بانغي، جمهورية إفريقيا الوسطى. التاريخ: من 21 إلى 23 أكتوبر 2024.

17. المشهد الإفريقي في أسبوع (2025): المركز الإفريقي للأبحاث ودراسة السياسات، Afroplicy، العدد (101) بتاريخ 5 مايو 2025م.

18. Adoum, A. M. (2018). Le rôle du Tchad dans la stabilisation régionale en Afrique centrale : Cas de la République Centrafricaine (Thèse de doctorat, Université Cheikh Anta Diop de Dakar).

19. https://fr.wikipedia.org/wiki/Boziz, Le_retour_en_Centrafrique:_un_pilier_du gime_de_Patass

20. https://undocs.org/fr/S/RES/2149

21. La Centrafrique élit ce lundi un nouveau président de transition», RFI, 20 janvier 2014.

22. Marchal, R. (2015). Tchad/Afrique centrale: Une politique étrangère militarisée. Politique Africaine, 137(1).

23. Ngaba, C. T. (2014). Les relations diplomatiques entre la République Centrafricaine et ses voisins immédiats : Enjeux et perspectives (1990–2010) (Mémoire de Master, Université de Bangui).

24. Récit exclusif de la chute de Bozizéhttps .jeuneafrique

25. Youssouf, M. S. (2016). Les relations transfrontalières entre le Tchad et la République Centrafricaine: Dynamiques sociales, économiques et sécuritaires (Mémoire de Master, Université de N'Djamena).

الملاحق (أهم الاتفاقيات السياسية والأمنية):

أولا: البيان الختامي للدورة 14 للجنة المشتركة بين تشاد وجمهورية إفريقيا الوسطى (البيان الختامي للدورة 14، 2019).

- عُقدت الدورة 14 للجنة المشتركة في أنجمينا، تشاد، خلال الفترة من 20 إلى 21 ديسمبر 2019م.
- استضاف الاجتماع حكومة تشاد، بمشاركة وفدين رفيعي المستوى.

المشاركون:

- الوفد التشادي: ترأسه سعادة السفير شريف محمد زين، وزير الخارجية والتكامل الإفريقي.
- وفد إفريقيا الوسطى: ترأسته سعادة السيدة سيلفي بايبو تيمون، وزيرة الخارجية.

أبرز النقاط التي تم الاتفاق عليها:

1. **تعزيز العلاقات الثنائية:**
   - أكد الجانبان على العلاقات التاريخية والأخوية بين البلدين.
   - الالتزام بتعزيز التعاون وفق توجيهات القيادات العليا في كلا البلدين.
2. **محاور النقاش:**
   - الأمن: مناقشة تعزيز الأمن الحدودي ومكافحة الجريمة العابرة للحدود.
   - القضايا القنصلية والإنسانية والقضائية.
   - التعاون الاقتصادي والتجاري والعلمي.
3. **إجراءات أمنية محددة:**
   - خطة إفريقيا الوسطى لنشر قوات الدفاع والأمن عند نقاط حدودية محددة (مثل: نغاونداي، بيمال).

- دراسة تشاد لإعادة فتح حدودها مع إفريقيا الوسطى (المغلقة منذ 2014م) عند تحسن الظروف الأمنية.

4. **اتفاقيات جديدة ومقترحات:**
   - قدم وفد إفريقيا الوسطى مشاريع اتفاقيات جديدة واقتراحات لتعديل الاتفاقيات الحالية.
   - وعد الجانب التشادي بدراسة هذه المقترحات لاتخاذ القرارات المناسبة.

ثانيا: محضر الدورة 15 للجنة المشتركة للتعاون بين تشاد وجمهورية إفريقيا الوسطى.

المكان والتاريخ:

- المكان: بانغي، جمهورية إفريقيا الوسطى. التاريخ: من 21 إلى 23 أكتوبر 2024م.

المشاركون:

- الوفد التشادي: بقيادة سعادة عبد الرحمن غلام الله، وزير الدولة للشؤون الخارجية والاندماج الإفريقي.
- وفد إفريقيا الوسطى: بقيادة سعادة سيلفي بايبو تيمون، وزيرة الخارجية.

أبرز النقاط:

- التأكيد على تعزيز التعاون الثنائي وفق توجيهات القيادات العليا في البلدين.
- التعهد بدعم السلام والأمن في إطار أجندة 2063 للاتحاد الإفريقي وأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة.
- ركزت الدورة على تعزيز الأمن الحدودي وإحياء التعاون الاقتصادي، مع معالجة القضايا الإنسانية عبر آلية ثلاثية للاجئين، مما يعكس التزام البلدين بتحقيق الاستقرار الإقليمي والتنمية المشتركة.

الاتفاقيات الموقعة:

1. اتفاق التشاورات السياسية المنتظمة.
2. اتفاق تعزيز الأمن المشترك.
3. بروتوكول إنشاء القوة المشتركة لأمن الحدود.
4. اتفاق العودة الطوعية للاجئين المتمركزين في تشاد.

تمَّ الاتفاق على:

- عقد الدورة 16 في أنجمينا (تشاد) لاحقًا.
- التأكيد على الروح الأخوية التي سادت الاجتماع.

ثالثا: اتفاق التعاون الأمني بين جمهورية إفريقيا الوسطى وتشاد 2024م.

الأطراف المتعاقدة:

- حكومة جمهورية إفريقيا الوسطى.
- حكومة جمهورية تشاد.

الهدف الرئيسي:

إنشاء إطار تعاون أمني بين البلدين لتعزيز السلام والأمن الإقليمي، مع التركيز على مكافحة الجرائم العابرة للحدود وحماية المصالح المشتركة.

- وُقع في بانغي، 22 أكتوبر 2024، من قبل وزيري خارجية البلدين:
  - **إفريقيا الوسطى:** سيلفي بايبو تيمون، وزيرة الخارجية.
  - **تشاد:** عبد الرحمن غلام الله، وزير الخارجية.

رابعاً: اتفاق المشاورات السياسية المنتظمة بين تشاد وجمهورية إفريقيا الوسطى 2024م:

الأطراف المتعاقدة:

- حكومة جمهورية إفريقيا الوسطى، وحكومة جمهورية تشاد.

الهدف الرئيسي:

- إنشاء إطار مؤسسي للمشاورات السياسية المنتظمة بين البلدين لتعزيز التنسيق الثنائي في القضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك.
- يُعتبر هذا الاتفاق أداة لتعميق الحوار السياسي الاستراتيجي بين البلدين.
- يعكس التزام الطرفين بتنسيق المواقف في المحافل الإقليمية والدولية.
- يتميز بالمرونة في آليات التنفيذ والتجديد (البيان المشترك (2024)).

خامسا: البيان المشترك بين تشاد وجمهورية إفريقيا الوسطى (الدورة 15 للجنة المشتركة للتعاون):

المكان والتاريخ:

- عُقدت الدورة 15 للجنة المشتركة للتعاون بين جمهورية إفريقيا الوسطى وتشاد في **بانغي** خلال الفترة من 21 إلى 23 أكتوبر 2024م.

المشاركون:

- على رأس الوفدين:
  - سيلفي بايبو تيمون (وزيرة خارجية إفريقيا الوسطى).
  - عبد الرحمن غلام الله (وزير خارجية تشاد).
- حضر الرئيسان: فوستين أرشانج توادیرا (إفريقيا الوسطى) ومحمد إدريس ديبي إتنو (تشاد) لدعم التعاون.

أبرز النقاط التي تم الاتفاق عليها:

1. **تعزيز العلاقات الثنائية:**
   - التأكيد على الروابط التاريخية والأخوية بين البلدين.
   - التعهد بمواجهة التحديات المشتركة، خاصة **الأمن الحدودي** والجريمة المنظمة.
2. **الاتفاقيات الموقعة:**
   - اتفاق التشاورات السياسية المنتظمة.
   - اتفاق تعزيز الأمن المشترك.
   - بروتوكول إنشاء قوة مشتركة لأمن الحدود.
   - الاتفاق التجاري (قيد المراجعة).
3. **قضايا أمنية:**

- الاتفاق على مكافحة **الجريمة العابرة للحدود** و**الجماعات المسلحة** عبر تعزيز التعاون الأمني.

4. **الجانب الإنساني:**

- توقيع **اتفاق ثلاثي** مع **المفوضية السامية للاجئين (UNHCR)** حول **العودة الطوعية للاجئين** من تشاد إلى إفريقيا الوسطى.

5. **آليات المتابعة:**

- إنشاء لجنة متابعة لضمان تنفيذ التوصيات.
- التخطيط لعقد اجتماعات دورية عبر القنوات الدبلوماسية (اتفاق المشاورات السياسية المنتظمة (2024)).

الختام:

- أشاد الوفدان بالروح الأخوية والتفاهم التي سادت الاجتماع.
- قدم الوفد التشادي شكره لحكومة إفريقيا الوسطى على **الضيافة** و**الاستقبال الحار**.

التوقيع:

- وُقع البيان في **بانغي**، **23 أكتوبر 2024**م، من قبل ممثلي البلدين.

رابعا: بروتوكول إنشاء القوة المشتركة لأمن الحدود بين تشاد وجمهورية إفريقيا الوسطى: (بروتوكول (2024)).

- الأطراف: حكومتا جمهورية تشاد وجمهورية إفريقيا الوسطى.
- تاريخ التوقيع: 22 أكتوبر 2024م في بانغي.

الخلفية:

- تفاقم **انعدام الأمن** على الحدود المشتركة (1,100 كم) بسبب: الجماعات المسلحة والاختطاف لطلب الفدية؛ والتهريب والاختراقات الإقليمية.
- توصيات الدورة 14 للجنة المختلطة (2019):

الهدف: إنشاء قوة مشتركة لـ:

- ضمان الأمن الحدودي.
- تسهيل حركة الأشخاص والبضائع.
- مكافحة الجريمة العابرة للحدود.

أبرز بنود البروتوكول:

1. **إنشاء** القوة المشتركة (المادة 1–2):

- **المهمة:**
  - تأمين الحدود المشتركة.
  - تنفيذ بنود **اتفاق الأمن الموقع في 2024م**.
- **النطاق:**
  - مكافحة **الإرهاب**، **الجماعات المسلحة**، **التهريب**.

- منع **الاختراقات الإقليمية**.

2. المهام التشغيلية (غير مذكورة بالتفصيل في النص المتاح):

- يُفترض أن تشمل:
  - دوريات مشتركة.
  - تبادل المعلومات الاستخباراتية.
  - عمليات مشتركة ضد التهديدات الأمنية.

3. الإطار القانوني:

- يستند إلى:
  - اتفاق الأمن الثنائي 2024.
  - التزامات البلدين ضمن الاتحاد الأفريقي والتعاون الإقليمي.

التوقيع:

- وقع البروتوكول ممثلو البلدين في **بانغي**.